مستوى العنف ضد الزوجات في المجتمع الأردني

"دراسة ميدانية في العاصمة عمّان"

إعداد

دكتورة: حنان شريف القبّج دكتور: يحيى أحمد القبالي

الملخّص

هدفت الدراسة الحالية إلى التعرّف على درجة وأشكال العنف المرتكب ضد الزوجات في المجتمع الأردني والزوجات اللاتي مازلن في أكناف ازواجهن ، ولتحقيق أهداف الدراسة تم بناء أداة الدراسة توزيعها الكترونيًا لجمع البيانات من المبحوثين البالغ عددهم(234) بطريقة العيّنة القصديّة العشوائية البسيطة، وتكوّنت الأداة من (37) عبارة موزّعة على أربعة أبعاد، وتمّ التأكّد من صدق وثبات الأداة، حيث بلغ معامل الثبات الكلّي(كرونباخ ألفا) للأداة المستخدمة في الدّراسة الحالية (0,857) وهي قيمة عالية، مما يشير إلى أنّ الأداة وأبعادها تتمتع بمقدار عالٍ من الثبات والموثوقية.

وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وأشارت نتائج الدراسة إلى أنّ البعد النفسي احتل المرتبة الأولى وتلاه البعد التعليمي والاقتصادي ومن ثم البعد الجسدي وكانت الأبعاد جميعها بدرجة منخفضة.

وأظهرت نتائج الدراسة باستخدام برنامج الرزم الإحصائيّة SPSS بأنّه: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغيرات الدراسة: عمر الزوجات، سنوات الزواج، المستوى التعليمي. وأنّ العنف ضد الزوجات في المجتمع الأردني مرتفع حيث بلغ

كما أظهرت الدراسة الحالية بأنّ العنف ضد المرأة في المجتمع الأردني قد ازداد إلى مقارنة بالفترات السابقة، حيث بلغ متوسط العنف الكلّي 41.7%.

قدّمت الدراسة مجموعة من التوصيات، منها: إيجاد برامج وقائية للعنف ضدالزوجات، إقامة الدورات المجانية للزوجات والتي تعمل على توضيح حقوق وواجبات الزوجة من خلال الجمعيات التي تهتم بأمور النساء، ومراجعة الممارسات والقوانين والوقوف على نقاط الضعف فيها ومعالجتها، إعطاء موضوع العنف ضد الزوجات مساحة أكبر في الإرشاد الطلابي المدرسي.

الكلمات المفتاحية الدالة: العنف ضد الزوجات. أشكال العنف النفسي والجسدي والاقتصادي والتعليمي ضد الزوجات. المجتمع الأردني.

Abstract

The current study aimed to identify the level and types of domestic violence towards wives among the Jordanian families. This study developed a tool that has been electronically distributed randomly using simple purposeful technique and the final sample was 234 participants. The tool consisted of 37 items distributed on 4 domains. The tool showed both of validity and reliability, where Cronbach α was 0.857, indicating that the tool has high levels of validity and reliability. Gathered data was analyzed using descriptive statistics. The study results showed that the psychological domain was the highest followed by educational domain, financial domain, and physical domain, all domains where low. There were no statistical differences between age, years of marriage, and educational level. There was high prevalence of domestic violence towards married women in the Jordanian community, and it has increased in comparison to previous periods of time, where the current average of domestic violence was reported to be 41.7%. The study provided the following recommendations: starting educational programs about preventive measures of domestic violence towards wives, providing free workshops for wives to explain their rights and duties and these workshops to be provided by centers focusing about women rights, reviewing the practices and legislations related to women rights and finding solutions for weaknesses in them, and finally increase the awareness about domestic violence among students by providing more counseling about it. Key words: domestic violence towards wives, types of psychological, physical, financial, and educational domestic violence against wives in the Jordanian community.

المقدّمة:

تُعدّ الأسرة اللبنة الأساسية لبناء المجتمع ، ويشترك الزوج والزوجة في الحفاظ على العلاقة الزوجية بينهما ورعاية الأبناء لتحقيق التوافق الزواجي ما استطاعا إلى ذلك سبيلًا، وقد يطرأ على هذه العلاقة بعض الخلافات التي تؤدي بدورها إلى ظهور العنف الأسري والذي يتخذ أشكلا متعددة حيث يقول (كلاود،2017م) في هذا الصدد:" للعنف أشكال في المجتمع ، ويمكن أن يتبناه شخص ما أو جماعة ، أو حتى مجتمع تجاه مجموعة من الأشخاص أوحتى فرد واحد، حيث يلعب العنف دورًا كبيرًا في تدمير المجتمعات والأشخاص نتيجة لما يسببه من دمار للأخلاق والقيم المجتمعيّة، وكما يمكن أن يكون العنف داخل الأسرة من خلال اعتداء شخص داخل الأسرة على شخص آخر" Kaloudi, E., M.I. Psarra, G KaleMi, J.douzenis, & a. douzenis(2017).

حيث أشارت نتائج كثير من الدراسات بأنّ العنف ضد المرأة بشكل عام أصبح ظاهرة مقلقة وأنّ أكثر النساء المعنفّات يلذن بالصمت لاعتبارات عدة، والعنف ضد الزوجة يعددّ حالة خاصة من أشكال العنف ضد المرأة، وبالرغم من هذا الصّمت إلاّ أنّ النسبة الظاهرة ما زالت مرتفعة،

وتقول (العطّار ، 2013م) في هذا الصدد: "وعلى الرّغم من التغيرات التي طرأت على أوضاع المرأة في العالم إلاّ أنّ طبيعة العلاقة التي تحكم علاقة المرأة بالرّجل داخل الأسرة لا تزال تحكمها بقايا علاقات السيطرة التي تأسست تاريخيًا مع نشأة الملكيّة الخاصة في ظل سيادة النظام الأبوي الذي أعطى السلطة المطلقة للرجل ، وفرض على المرأة الخضوع بالقوة، هذا وقد ظلت معظم القوانين التي تحكم نظام الأسرة في مختلف المجتمعات الإنسانية تدعم الفكرة القائمة على أن المرأة والأبناء امتداد طبيعي لملكية الرجل ، وهذا يعني أنّ له حريّة التّصرّف بهما، الأمر الذي أفرز أشكالًا متعددة من أنواع العنف والقهر الاجتماعي ضد المرأة".

وقد أورد (سعد، 2015م) ولعلّ ظاهرة العنف ظاهرة عالميّة ومحليّة في آن واحد ، فعلى المستوى العالمي تُشير الدراسات إلى أنّ ثلث النساء في الولايات المتحدة الأمريكية

ونيوزلندا قد تعرضّن لعنف اجتماعي، في حين تعرّضت (68%) لأذى أو لعنف نفسي، و(59%) لعنف جنسي، و (35%) لعنف جسدي.

والمجتمع الأردني ليس استثناء فقد أكّدت بعض الدراسات بأنّ الزوجة الأردنية تتعرّض إلى الكثير من الممارسات والضغوطات التي تشكّل بمجملها عنفًا موجهًا يستدعي تدخّل كافة الأطراف للتعاطف معها لوقف اتساع تلك الدائرة من العنف الذي ينخر المجتمع ويفكك الروابط الأسريّة فيه.

مشكلة الدراسة:

يُعدّ العنف ضد الزوجات جريمة تؤرّق المجتمع الأردني لما لها من آثار نفسية واجتماعية واقتصادية بدلالة الإحصاءات الرسمية التي أشارت إلى انتشارها وزيادتها، ولقد جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على مشكلة العنف ضد الزوجة في الأكثريّة الصامتة في المجتمع الاردني.

وتتحدث نتائج مسح السّكان والصحة الأسريّة الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة لعام(2017-2018م) أنّ امرأة من بين كلّ(4) نساء متزوجات تعرضت للعنف الجسدي أو الجنسي أو العاطفي أي(25.9 %) ويُذكر أنّ(19 %) فقط من المتزوجات المُعنفات جسدياً أو جنسياً من قبل أزواجهن طلبنَ المُساعدة (3 %) منهن قدّمن شكاوى.

ويذكر تقرير معهد تضامن لحماية وحريّة النّساء أنّ الأردن منذ بداية عام (2021 وحتى تاريخ 23\1\2021) شهد وقوع (15)جريمة قتل أسريّة ذهب ضحيتها (16) أنثى، كما أظهر التقرير الإحصائي الجنائي لعام(2020م) والصادر عن إدارة المعلومات الجنائية وقوع(90)جريمة قتل عمد وقصد إلى جانب(9)جرائم ضرب أدّت إلى الموت.

كما أعلنت الامينة العامة للمجلس الأعلى للسكان (عبلة عماوي،2020م) إنّ العنف ضد النساء في الأردن ارتفع (33 %)خلال فترة الحجر بسبب جائحة كورونا،و زادت نسبة العنف ضد الإناث في المنطقة العربية(37 %) وفي الأردن(33 %)، جزء منها

بسبب ظروف الحجر الصحي ،بالإضافة إلى الظروف الاقتصاديّة التي أدّت الى ازدياد وتيرة العنف الجسدي والنفسي.

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة الحالية إلى التعرّف على :

1- معرفة درجة العنف الموجّه ضد الزوجات في المجتمع الأردني.

2- معرفة الفروق الإحصائية بين أشكال العنف النفسي والاجتماعي والاقتصادي والتعليمي ضد الزوجات في المجتمع الأردني حسب متغيرات : عمر الزوجة، مدة الزواج، المستوى التعلمي.

أسئلة الدراسة وفرضياتها:

تحاول الدراسة الإجابة عن السؤالين الرئيسيين التاليين:

السؤال الرئيس الأول: ما درجة ممارسة العنف لدى عينة الدراسة من الزوجات في كلّ من الجانب النفسي، والجسدي، والتعليمي والاقتصادي والكلي؟

السؤال الثاني: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات عينة الدراسة من الزوجات المعنفات في كلّ من الجانب النفسي، والجسدي، والتعليمي والاقتصادي والكلي تعزى لمتغيرات الدراسة المستقلة؟

وأنبثق عن هذين السؤالين الفرضيات التالية:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات عينة الدراسة من الزوجات المعنفات في كل من الجانب النفسي، والجسدي، والتعليمي والاقتصادي والكلي تعزى إلى متغير العمر (18-30)سنة، (31-40) سنة، (أكثر من(41سنة).
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات عينة الدراسة من الزوجات المعنفات في كلّ من الجانب النفسي،

والجسدي، والتعليمي والاقتصادي والكلي تعزى إلى متغير عدد سنوات الزواج (1-10) سنوات، (11-20) سنة، (21-30) سنة، (أكثر من 31 سنة).

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات عينة الدراسة من الزوجات المعنفات في كل من الجانب النفسي، والجسدي، والتعليمي والاقتصادي والكلي تعزى إلى متغير المؤهل العلمي (ثانوية عامة، دبلوم متوسط، بكالوريوس، دراسات عليا).

أهميّة الدراسة:

تظهر أهمية الدراسة من خلال محاولة التعرّف على مستوى العنف ضد الزوجات على البعد النفسي والجسدي والاقتصادي والتعليمي، ليس على الزوجات المعنّفات اللاتي تقدّمن بشكوى ضد أزواجهن بل على الأغلبية الصامتة منهن.

كما تبرز أهمية الدراسة كونها جاءت بعد جائحة كورونا وما تخللها من اضطرابات في أوضاع الأسرة الأردنيّة.

المصطلحات والمفاهيم الإجرائية:

1- العنف: عرّفه(ابن منظور، 1956م) لغويًا : " بأنّه الخرق بالأمر وقلة الرّفق فيه وهو ضد الرفق، وأعنف الشيء : أي أخذه بشدة.

والتعنيف هو: التقريع واللوم.

أما (زكي، 2017م) فيعرّفه: إنّه استخدام الشدّة والقسوة في محيط بني الإنسان .

2- العنف ضد المرأة: تعرّف الجمعيّة العامّة للأمم المتحدة(2006م) العنف : أي فعل عنيف تدفع إليه عصبيّة الجنس ويترتّب عليه أو يرجّح أن يترتب عليه أذى، أومعانات للمرأة، سواء من الناحية البدنيّة، أو الجنسيّة، أو النفسيّة، وبما يعود في ذلك من تهديد بأفعال من هذا القبيل، أو القسر أو الحرمان، التعسّفي من الحريّة، سواء حدث ذلك في الحياة العامّة أو الخاصّة.

وتوضّح المادة (2) : أنّ العنف ضد المرأة يشمل على سبيل المثال لا الحصر : العنف البدني والجنسي والنفسي، والذي يحدث قي إطار الأسرة ، والذي يحدث في إطار المجتمع العام، والذي ترتكبه الدولة أو تتغاضى عنه أينما وقع.

حدود الدراسة :

الحدود البشريّة : الزوجات في المجتمع الأردني.

الحدود الجغرافية : المحافظات الأردنية كافة.

الحدود الزمانية : العام 2022م.

محددات الدراسة :

تتحدد نتائج الدراسة بمدى صدق وثبات أداة الدراسة(الاستبيان) الذي تم استخدامه في جمع البيانات، ومدى موضوعية استجابات الزوجات (أفراد الدراسة) على عبارات الاداة دون تحيّز شخصي، ،وعدم تدخل الأزواج اوالتأثير على اتجاهاتهن.

الإطار النظري:

يُعدّ العنف ضد المرأة جريمة نكراء يعاقب عليها القانون وهي مرفوضة دينيًا وخلقيًا وعرفًا وقانونًا وفي كافة المقاييس الاجتماعية ، والعنف ضد الزوجات يأخذ بعدًا أكثر عمقًا وتأثيرًا لما للأم من مكانة وتقديرفي المجتمعات بغض النظر عن المرجعية الثقافية لتلك المجتمعات، لذا المشكلة تتضاعف كون الزوجة تمثّل العمود الفقري للأسرة ،ويتعدى العنف على الزوجة إلى باقي أفراد الأسرة، وتتحدث نتائج مسح السّكان والصحة الأسريّة الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة الأردنيّة (2017-2018م): أنّ امرأة من بين كلّ(4) نساء متزوجات تعرضت للعنف الجسدي أو الجنسي أو العاطفي أي (25.9 %) ويُذكر أنّ (19 %) فقط من المتزوجات المُعنفات جسدياً أو جنسياً من قبل أزواجهن طلبنَ المُساعدة و3 % منهن قدمن شكاوى.

تعريف العنف:لقد ورد في (الحياصات، 2016م) بأنّ منظمة الصحة العالمية عرّفت العنف بأنّه: الاستعمال المتعمّد للقوة المادية أو القدرة سواء بالتهديد أو الاستعمال

الفعلي من قبل الشخص ضد نفسه ، أو ضد شخص آخر أو ضد مجموعة من المجتمع، بحيث يؤدّي إلى حدوث أو احتمال حدوث إصابة أو موت أو إصابة نفسيّة أو سوء النماء أو الحرمان.

كما أورد (القواسمة، 2010م) تعريفًا للعنف ضد النساء ، بأنّه: أي فعل قائم على أساس الجنس ينجم عنه أويُحتمل أن ينجم عنه أذى أو معاناة جسمية أو جنسيّة أو نفسيّة للمرأة بما في ذلك التهديد باقتراف مثل هذا الفعل أو الاكراهأو الحرمان التعسفي من الحريّة سواء أوقع ذلك في الحياة العامة أو الخاصة.

مفهوم العنف في العلوم الاجتماعيّة: استخدام الضبط أو القوّة استخدامًا غير مطابق للقانون من شأنه التأثير على إرادة فرد ما (بدوي، 2009م).

ولقد أشار (ارشيد، 2016م) إلى مفهوم العنف الاجتماعي ويعني الحرمان من ممارسة الحقوق الاجتماعيّة والشخصيّة، وتضييق الخناق على فرص تواصل المرأة وتفاعلها مع العالم الاجتماعي الخارجي، والإنصياع لمتطلبات الزوج الفكرية والعاطفية، ورفض انخراطها في المجتمع وممارسة أدوارها ، والذي بدوره يؤثر في استقرارها الانفعالي ومكانتها الاجتماعية.، ويظهر ذلك على شكل الحرمان من زيارةالأهل والأقارب واالأصدقاء والمشاركة في المناسبات االاجتماعية ، والتدخل في اختيار الصديقات وطريقة اللباس .

وتؤكّد (ضيف الله، 2010م) أنّ العنف اللفظي من أشد ألانواع خطرا على الصحة النفسية رغم عدم تركة آثارا واضحة ، وهو من أكثر ألانواع شيوعا في المجتمعات الغنية والفقيرة على حد سواء .

كما وأوردا (عامر،المصري ، 2014م) بأنّ العنف الصحي ضد الزوجة يشمل الحرمان من الظروف الصحيّة المناسبة ، وعدم مراعاة الصحة االإنجابية ، وتعني قدرة الزوجة على الحمل والإنجاب دون التعرّض للمخاطر المصاحبة لتقارب الأحمال، فتحرم من المراجعات الطبية وأخذ المطاعيم الضرورية ،والتغذية الجيدة للزوجة الحامل والمباعدة بين الأحمال، وعدم السماح لها باستخدام وسائل منع الحمل، بالإضافة إلى

ختان البنات في بعض البلدان ، وازدياد أعداد وفيات المواليد الإناث مقارنة بالذكور نتيجة لنقص الرعاية الصحية والتغذية المناسبة .

العنف الجنسي: يذكر (زكي، 2017م) أشكال من العنف الجنسي ضد الزوجات: كاستخدام القوة والسلطة في ممارسة الجنس مع زوجته، وكذلك سوء المعاشرة الجنسية ، وعدم مراعاة رغبتها الجنسية، واستخدام الطرائق والأساليب المنحرفة الخارجة على قواعد الخلق في الاتصال الجنسي ، وذم أسلوبها الجنسي ، من أجل إذلالها وتحقيرها، وقد يظهر على شكل المعاشرة السيئة أو غير الشرعيّة، أو الهجر وربما تعود المعاشرة السيئة لغياب الوازع الديني ، أو التأثر بالأفلام الجنسية، أو فقدان الوعي بسبب تناول الكحول، وفيما يخص الهجر فقد يستخدمه الرجل كوسيلة للتعذيب والتأديب.

تتوالى الجهود للحفاظ على كرامة المرأة وتتحد للحفاظ على ما تم من مكتسبات، ويتزامن اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة مع حملة اتحدوا لإنهاء العنف ضد المرأة من(25 إلى 10)ديسمبر،وهي مبادرة مدتها (16) يومًا من النشاط تختتم في اليوم الذي تُحيا فيه مناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان 10) ديسمبر، وتهدف هذه الحملة، التي يقودها الأمين العام للأمم المتحدة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة منذ عام(2008م) إلى منع العنف ضد النساء والفتيات والقضاء عليه في جميع أنحاء العالم ، وتدعو إلى اتخاذ إجراءات عالمية لإذكاء الوعي ولتعزيز الدعوة إلى ذلك الهدف ولإتاحة فرص لمناقشة التحديات والحلول.

الدراسات السابقة:

الدراسات العربيّة:

دراسة الحياصات (2016 م)بعنوان: "أسباب وأشكال العنف ضد الزوجة في المجتمع الأردني" هدفت الدراسة إلى معرفة أسباب وأشكال العنف ضد الزوجة في المجتمع الأردني، وتكوّن مجتمع الدّارسة من النّساء المعنّفات اللواتي تعرضّن للعنف بشكوى رسميّة على أزواجهن في مناطق العاصمة عمّان، تكوّن مجتمع الدّارسة من الزوجات المعنفات في العاصمة عمان، وتمّ أخذ عينة قصدية مكوّنة من (155)زوجة معنّفة

لدى دور إدارة حماية الأسرة، وتمّ استخدام برنامج التحليل االحصائي SPSS للوصول إلى غايات وأهداف هذه الدراسة؛ وتمثلت أبرز نتائج هذه الدّارسة بالآتي: إنّ أكثر نسبة للمتعرضات للعنف من ذوي الدخل المتدني، وانّ أكثر النّساء اللواتي يتعرضن للعنف متزوجات من أزواج دخلهم متدن، وأنّ أكثر أشكال العنف انتشارا هو العنف الجنسي، يليه العنف الجسدي ويليه العنف النفسي، وأنّ من أهم الأسباب وراء مشكلة العنف ضدالزوجة هي تدني مستوى دخل الأسرة، ومن ثمّ التهاء الزوج في وسائل التواصل الاجتماعي وتدخّل أهل الزوج في الحياة الزوجية للزوجة، وكان لإدارة حماية الأسرة الدور الريادي في التّصدي لمشكلة العنف ضد المرأة، خاصة بوجود حماية قانونية مقدّمة من إدارة حماية الأسرة للمرأة المعّنفة، واخصائيين مختصين للتعامل مع حالات العنف ضد المرأة وكذلك دورات توعيّة وارشاد للنساء المعنفات.

دراسة عواودة (2002 م) بعنوان: "العنف ضد المرأة في المجتمع الأردني ."هدفت الدراسة إلى التّعرّف على أهم أنواع العنف السائدة في المجتمع الأردني ضد الزوجات، والأسباب الكامنة وراءها، وقد استخدمت الدراسة أداة من تصميم الباحثة تتضمن أنواع العنف الواقعة على الزوجة، وتكونت عينة الدراسة (300) زوجة من القطاعات المختلفة في الأردن، وتوصلت نتائج الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: تعرض النّساء في الأردن لجميع أشكال إلا أنّ العنف الاجتماعي كان الأكثر انتشارًا، وكانً العنف،ً ، يليه حرمان المرأة من الخروج للعمل من أكثر أشكاله شيوعا العنف اللفظي ، ثمّ العنف الجنسي، ثمّ العنف الجسدي. وأظهرت النتائج أنّ المرأة تتعرّض للعنف في جميع المستوياتً ، ولم تظهر الدراسة فروقً دالة إحصائيًا بين عمر الزوج وممارسة العنف الاجتماعي والجسدي ضد الزّوجة، كما لم تظهر فروقًا دالة احصائيا بين مدى الحياة الزوجية وممارسة العنف ضد الزوجة. بين مدى الحياة الزوجية وممارسة لم تظهر فروقً دالة إحصائيا ا العنف ضد الزوجة.

دراسة (المجالي، 2018م) هدفت الدراسة إلى: التّعرّف إلى مدى العنف الذي تعرضت له المرأة في المجتمع الأردني، وأشكال ذلك العنف وأسبابه، والوقوف إلى أبرز خصائص المرأة المعنّفة، ومرتكبي العنف في المجتمع الأردني، كما هدفت الدراسة إلى التّعرّف على درجة الاختلاف في ممارسة العنف ضد المرأة في المجتمع الأردني باختلاف المستوى التعليمي لمرتكب العنف، ولتحقيق أهداف الدراسة تم بناء استبانه تكونت من (42) فقرة تقيس أشكال العنف ضد المرأة و(23) فقرة تقيس أسباب ذلك العنف، وتكونت عينة الدراسة من (160) امرأة معنّفة في دار الوفاق الأسري للمعنّفات من المراجعات والمقيمات في الدار، وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها: أنّ حجم ظاهرة العنف كان في الغالب ما بين المتقطع والدائم، كما أشارت النتائج إلى أنّ جميع أشكال العنف ضد المرأة جاءت بدرجة متوسطة، حيث حل العنف الاجتماعي في المرتبة الأولى، وجاء العنف الجنسي في المرتبة الأخيرة، وبالنسبة لأسباب العنف ضد المرأة فتبيّن أنّ العوامل الاجتماعية قد جاءت في المرتبة الأولى وبدرجة مرتفعة، وتلتها في المرتبة الثانية العوامل المتعلقة مجال الأنظمة السياسية والقضائية وبدرجة مرتفعة، وجاءت في المرتبة الأخيرة العوامل المتعلقة بتساهل المحيط المباشر مع العنف ضد المرأة وبدرجة متوسطة، كما توصلت الدراسة إلى وجود أثر للمستوى التعليمي للمعنّفة ولمرتكب العنف على العنف، حيث تبين أنّ الفروق تعود لصالح المستوى التعليمي الأقل؛ أي أنّ العنف أكثر لدى الفئات الأقل تعليماً، كما تبيّن وجود فروق تعزى للدخل ولصالح الدخل الأقل.

دراسة (سعد، 2015م) هدفت الدراسة إلى التعرّف على توجهات الموظفين والموظفات ودرجة تقبّلهمللعنف وأشكاله في العمل ضد المرأة في المؤسسات الخاصة والحكوميّة في مدينة جنين، ومعرفة تاثير المتغيرات المستقلة في مستوى العنف الحاصل في مكان العمل في مدينة جنين.

تكوّنت عينة الدراسة من (260) موظفة وموظّف بالطريقة العشوائية ضم إجراءات البحث الوصفي التحليلي وبإداةتم تصميمها من قبل الباحثة وتمّ التأكّد من صدق وثبات الأداة، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: العنف ضد المرأة هو عنف

خفي يتمثّل في النظرة الدونيّة للمرأة والايماءات والاشارات الجنسيّة ، فيما كان العنف الجسدي غير منتشر في تلك المؤسسات، وأوصت الدراسة ضرورة حماية الموظفات من العنف الخفي في المؤسسات الخاصة والحكوميّة.

الدراسات الأجنبيّة:

دراسة Subramaniam& Zulkarnain 2017م وكانت بعنوان: المشاكل المترتبية على العنف ضمن أفراد العائلة، هدفت الدراسة إلى معرفة المشاكل التي قد يسببها العنف الحاصل داخل الأسرة وآثاره ونتائجة، كماهدفت إلى معرفة أسبابه ونتائجه، حيث تبيّن من نتائج الد ارسة أنّ العنف العائلي هو مشكلة صحيّة واجتماعيّة على نطاق واسع، وعلى الرغم من أنّ النساء هنّ الضحايا المباشرات، ولكن تبين أيضًا أنّ الأطفال يتعرضون بشكل كبير للعنف داخل الأسرة، وأظهرت الدارسة أنّ هناك تغيرات مدمّرة كبير في الأطفال الذين يتعرضون للعنف في المنزل، حيث كان أهمها بعض السلوكيات لإشكالية الرئيسية التي تمّ تحديدها هي: العناد، والتهيج، والجدل، والخدر العاطفي، والبكاء.

دراسة (2017, Kaloudi,al.et) بعنوان: " العنف في المحيط العائلي"، هدفت الدّراسة إلى التّعرّف على الآثار المحيطة بالعنف في محيط العائلة أو الأسرة، بالإضافة إلى معرفة أسبابها وطرق الحد منها، حيث يمكن للسلوك العنيف أن يسبب مشاكل عندما يكون موجّه نحو الآخرين بهدف إيذائهم، وأنّ السلوك العنيف والإجرام المرتبط بالسلوك له دور في حدوث مشكلات كبيرةً في التماسك االجتماعي والصّحة العامّة، تبين من نتائج الدراسة أنّ العوامل البيئيّة والعوامل الاجتماعية والثقافية تلعب دورًا مهمًا في تطور السلوك العنيف، وأنّ العنف داخل الأسرة هو أكثر الجرائم الصامتة في العالم ولها تأثير على الحياة الأسريّة والاجتماعيّة ،ويمكن أن يمتد تأثيرها على الرجال والنساء والأطفال، كما يعُتبر حرمان الإنسان من حقوقه الأساسية من سياق العنف بين أفراد الأسرة. ،

دراسة (جيست 2000م) حيث قامت Gist بقياس حدة عنف الزوج على المرأة عند تطبيبق نظام الحماية في الولايات المتحدة الامريكية، كانت الدراسة بعنوان :"تقليل

عنف الأزواج ضد المرأة، تقيم فاعلية نظم الحماية، وكانت عيّنة الدراسة حوالي(90) امرأة منهن (33)امرأة ممن طُبّق عليهن نظام الحماية لمدة تتراوح بين شهر الى تسعة شهور، وكان من بين أفراد العينة(6,34 %)أفارقة أمريكان و(3,33 %)اسبانيات، وتراوحت اعمار المشاركات بين (18 و52)عاما بمتوسط قدره(32)عامًا، وكان الدخل السنوي لغالبية المشاركات أقل من(20 ،000) دولار سنويًا،واستخدم مقياس شدة العنف، كما استخدم مقاييس فرعّية، أحدهما خاص بالتهديد بالعنف والآخر خاص بالممارسة الفعلية بالعنف.

هدفت دراسة (دنيونا) DINOIA2001 إلى تفسير أسباب اختلاف معدلات العنف وتمت دراسة جميع النساء المسجلات في قسم رعاية الحوامل ابلا بالسويد خلال فترة زمنية مقدارها 6 أشهر حول أعمال العنف التي يتعرضن لها، واستخدم مسح مقياس العنف مرتين في أثناء فترة الحمل وبعد عملية الولادة وأشارت النتائج إلى أنّ(3,1 %)من النساء تعرضن للعنف الجسدي بواسطة الزوج أو أحد الاقارب في أثناء فترة الحمل أوبعدها، وقد اظهرت النتائج أنّ(1,8 %) من النساء اللواتي تعرضن للعنف طوال حياتهن واظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية بين النساء اللواتي تعرضن للعنف واللواتي لم يتعرضن للعنف.

التعليق على الدراسات السابقة:

لقد اتفقت الدراسات السابقة العربية والأجنبية مع الدراسة الحلية على أن هناك عنف واقع على المرأة ويتخذ أشكالاً متعددة، ولم تنجح الممارسات والقوانين حتى هذه اللحظة من القضاء على ذلك العنف أو التخفيف منه،ولا بدمن توصيات ملزمة تعمل على حماية المرأة والمحافظة على الأسرة.

الطريقة والاجراءات:

مجتمع الدراسة وعينتها:

تكوّن مجتمع الد ارسة من الزوجات في العاصمة عمّان ، وتم اختيار عينة الدراسة بطريقة العيّنة العشوائية حيث بلغت(232) زوجة من المجتمع االأصلي للدراسة وهو المجتمع الأردني ، وتمت الإجابة على الاستبيان الكترونيًا من خلال رابط تم تخصيصه لهذه الغاية.

عيّنة الدّراسة:

جدول (1) وصف العينة وفق متغيراتها

		ثانوية عامة	دبلوم متوسط	بكالوريوس	دراسات عليا	الكلي
العمر	18-30	9	4	11	2	26
	31-40	21	7	31	10	69
	اكثر من 41	36	19	51	33	139
	الكلي	**66**	**30**	**93**	**45**	**234**
عدد سنوات الزواج	1-10	11	8	31	11	61
	11-20	22	6	25	15	68
	21-30	20	9	21	9	59
	اكثر من 31	13	7	16	10	46
	الكلي	**66**	**30**	**93**	**45**	**234**

أداة الدراسة:

بعد الاطلاع على الدراسات السابقة تم تطوير أداة الدراسة الحالية (الاستبيان) والذي تكوّن من جزأين:

الجزء الأول: وتضمن البيانات الديمغرافية:عمر الزوجة، سنوات الزواج، المستوى التعليمي.

الجزء الثاني: وتضمن على أربعة أبعاد: البعد النفسي، البعد الجسدي، البعد الاقتصادي، البعد التعليمي. اشتملت على (37) عبارة. وتمّ استخدام متدرّج (ليكرت) الخماسي.

صدق الأداة:

تم عرض الأداة على مجموعة من المحكّمين المتخصصين في الجامعات الأردنية وخارجها، وذلك لإبداء الرأي فيها والتأكّد من صدقها(مدى مناسبة الفقرة، ومدى انتماء الفقرة للبعد، ومدى دقة ووضوح الفقرة لغويًا) ، وعلى ضوء الاقتراحات والملاحظات التي تكرموا بها ، قام الباحثان بإجراء التعديلات التي تمّ الاشارة إليها ، وتم حذف العبارات التي لم تتجاوز نسبة(80%) وتعديل وإضافة بعض العبارات حتى استقرت الأداة على شكلها النهائي.

ثبات الأداة:

تمّ التأكّد من ثبات أداة الدراسة(الاستبيان) وتوزيعها على عيّنة استطلاعية تجريبيّة بلغت(20) زوجة ، وتم تعديل الاستبيان بناء على آراء عيّنة الدراسة االاستطلاعيّة، وبعد التعديل تم استخراج معامل ثباتها باستخدام معادلة كرونباخ ألفا Alpha Cronbachلفقرات كلّ بعدعلى حدة وللأداة ككل.كما هو موضّح في الجدول رقم(2).

جدول (2) معاملات الثبات للابعاد والاداة

	عدد الفقرات	ألفا كرونباخ
النفسي	23	.814
الجسدي	6	.883
التعليمي	4	.713
الاقتصادي	4	.585
الكلي	37	.857

ويشير معامل الثبات المبين في الجدول (2) قيمة معامل الثبات الكلي للأداة المستخدمة في هذه الدراسة بلغت (0,857) وهي قيمة عالية، مما يشير الى أن الاداة وابعادها تتمتع بمقدار عالٍ من الثبات والموثوقية.

المعالجات الإحصائية وعرض النتائج ومناقشتها:

استخدمت الدراسة برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS. حيث تم تصنيف إجابات فقرات أبعاد الدراسة وفقا لمقياس ليكرت الخماسي Likert ، وحُدّد بخمس إجابات حسب أوزانها رقميًا وحسب درجة الموافقة.

نتائج الدراسة ومناقشتها

تحاول الدراسة الإجابة عن السؤالين الرئيسيين:

السؤال الرئيس الأول: ما درجة ممارسة العنف لدى عينة الدراسة من الزوجات المعنفات في كل من الجانب النفسي، والجسدي، والتعليمي والاقتصادي والكلي في العاصمة عمّان؟

السؤال الرئيس الثاني: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات عينة الدراسة من الزوجات المعنفات في كل من الجانب النفسي، والجسدي، والتعليمي والاقتصادي والكلي تعزى لمتغيرات الدراسة المستقلة؟

وأنبثق عن هذا السؤال الفرضيات التالية:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات عينة الدراسة من الزوجات المعنفات في كل من الجانب النفسي، والجسدي، والتعليمي والاقتصادي والكلي تعزى إلى متغير العمر (18-30) سنة، (31-40) سنة، (أكثر من 41) سنة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات عينة الدراسة من الزوجات المعنفات في كلّ من الجانب النفسي، والجسدي، والتعليمي والاقتصادي والكلّي تُعزى إلى متغيّر عدد سنوات الزواج (1-10) سنوات، (11-20) سنة، (21-30) سنة، (أكثر من 31 سنة).
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات عينة الدراسة من الزوجات المعنفات في كل من الجانب النفسي،

والجسدي، والتعليمي والاقتصادي والكلي تعزى إلى متغير المؤهل العلمي (ثانوية عامة، دبلوم متوسط، بكالوريوس، دراسات عليا).

النتائج المتعلقة بالسؤال الرئيس الأول: ما درجة ممارسة العنف لدى عينة الدراسة من الزوجات في كلّ من الجانب النفسي، والجسدي، والتعليمي والاقتصادي والكلي؟.

للإجابة عن هذا السؤال فقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية درجة التعنيف لدى عينة الدراسة من الزوجات المعنفات في كل من الجانب النفسي، والجسدي، والتعليمي والاقتصادي والعنف بشكله العام، والجدول (3) يوضح الابعاد المكونة للأداة بالإضافة إلى المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية ودرجة التعنيف لكل بعد وللأداء الكلي.

جدول (3)

الإحصاءات الوصفية لابعاد الاداة

م	البعد	عدد الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة العنف
1	العنف النفسي	23	2.33	0.396	46.7%	منخفضة
2	العف الجسدي	6	1.58	70.52	31.7%	منخفضة
3	العنف التعليمي	4	1.75	0.519	35.0%	منخفضة
4	العنف الاقتصادي	4	1.75	90.45	35.0%	منخفضة
	الكلي	**37**	**2.09**	**10.33**	**41.7%**	منخفضة

ويبين الجدول (3) أن المتوسط الحسابي العام لجميع ابعاد الاداة بفقراتها المختلفة التي تم تطبيقها بلغ ما يقارب (2.09) وبنسبة مئوية كانت ما يقارب (48%)، وضمن الدرجة المنخفضة _حسب المعيار الاحصائي المبين في الجدول (3)_ لممارسة العنف لدى عينة الدراسة من الزوجات المعنفات، أما على مستوى الابعاد فقد جاءت البعد النفسي بالمرتبة الاولى من حيث درجة العنف، فقد بلغ المتوسط الحسابي له (2.33) وبنسبة مئوية كانت ما يقارب (48%)، وضمن الدرجة المنخفضة _حسب المعيار الاحصائي المبين في

الجدول (3)_، تلاه بالمرتبة الثانية من حيث درجة العنف كلا البعدين التعليمي والاقتصادي، فقد بلغ المتوسط الحسابي لهما (1.75) وبنسبة مئوية كانت ما يقارب (35%)، وضمن الدرجة المنخفضة ايضا، بينما جاء البعد الجسدي بالمرتبة الاخيرة من حيث درجة العنف، فقد بلغ المتوسط الحسابي لها (1.58) وبنسبة مئوية كانت ما يقارب (32%)، وضمن الدرجة المنخفضة.

والرسم البياني التالي يوضح النسب المئوية للعنف بجوانبه المختلف بحسب استجابات عينة الدراسة.

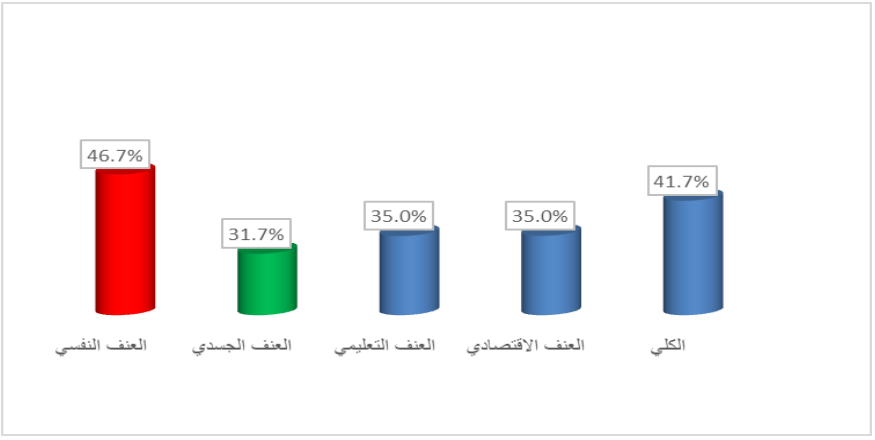

ويعرض الملحق (1) احصائيات فقرات الاداة المختلفة.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني:

السؤال الرئيس الثاني: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات عينة الدراسة من الزوجات المعنفات في كل من الجانب النفسي، والجسدي، والتعليمي والاقتصادي تعزى لمتغيرات الدراسة المستقلة (العمر، عدد سنوات الزواج، المؤهل العلمي)؟.

وأنبثق عن هذا السؤال عدد من الفرضيات التي وجب علينا التحقق منها، وهي:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات عينة الدراسة من الزوجات المعنفات في كل من الجانب النفسي،

والجسدي، والتعليمي والاقتصادي والكلي تعزى إلى متغير العمر (18-30)سنة، (31-40) سنة، (أكثر من 41)سنة).

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات عينة الدراسة من الزوجات المعنفات في كل من الجانب النفسي، والجسدي، والتعليمي والاقتصادي والكلي تعزى إلى متغير عدد سنوات الزواج ((1-10) سنوات، (11-20) سنة، (21-30) سنة، (أكثر من 31 سنة).
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات عينة الدراسة من الزوجات المعنفات في كل من الجانب النفسي، والجسدي، والتعليمي والاقتصادي والكلي تعزى إلى متغير المؤهل العلمي (ثانوية عامة، دبلوم متوسط، بكالوريوس، دراسات عليا).

بداية وقبل الشروع في الإجابة عن هذا السؤال كان لا بد من استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة بحسب المتغيرات المتستقلة ومستوياتها، وهي كالآتي:

جدول (4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة بحسب المتغيرات المتستقلة ومستوياتها

المتغيرات ومستوياتها		العنف النفسي		العنف الجسدي		العنف التعليمي		العنف الاقتصادي		الكلي	
		المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف
العمر	18-30	2.45	0.28	1.42	0.51	1.77	0.49	1.68	0.46	2.13	0.29
	31-40	2.33	0.41	1.64	0.56	1.72	0.52	1.73	0.45	2.09	0.34
	اكثر من 41	2.31	0.41	1.58	0.51	1.76	0.53	1.78	0.46	2.08	0.34
عدد سنوات الزواج	1-10	2.39	0.31	1.47	0.5	1.73	0.49	1.8	0.48	2.11	0.29
	11-20	2.34	0.45	1.62	0.57	1.72	0.57	1.68	0.45	2.08	0.36
	21-30	2.31	0.39	1.59	0.52	1.74	0.52	1.72	0.44	2.07	0.33
	اكثر من 31	2.27	0.43	1.67	0.5	1.81	0.49	1.83	0.46	2.08	0.36
المؤهل العلمي	ثانوية عامة	2.32	0.45	1.71	0.52	1.88	0.5	1.75	0.43	2.11	0.35
	دبلوم متوسط	2.3	0.39	1.58	0.58	1.76	0.55	1.69	0.52	2.06	0.34
	بكالوريوس	2.35	0.37	1.5	0.51	1.68	0.51	1.77	0.46	2.08	0.32
	دراسات عليا	2.33	0.37	1.57	0.52	1.68	0.51	1.76	0.46	2.08	0.33

للإجابة على هذا السؤال ولتحري الفروق بين متوسطات عينة الدراسة من الزوجات المعنفات في كل من الجانب النفسي، والجسدي، والتعليمي والاقتصادي تبعاً لمتغيرات الدراسة المستقلة (العمر، عدد سنوات الزواج، المؤهل العلمي)، فقد تم تحري الفروق تبعاً لكل متغير كالتالي:

أولاً: العمر((18 – 30)سنة، (31 – 40)سنة، (أكثر من 41 سنة).

لتحري الفروق تبعاً لهذا لمتغير فقد تم استخدام اختبار تحليل التباين الاحادي(ANOVA) لفحص دلالة الفروق بين متوسطات عينة الدراسة من الزوجات المعنفات في كل من الجانب النفسي، والجسدي، والتعليمي والاقتصادي تبعاً لمتغير العمر((18 – 30)سنة، (31 – 40)سنة، (أكثر من 41 سنة) فقد تم استخدام اختبار تحليل التباين الاحادي(ANOVA)، وكانت النتائج كما هي في الجدول (5)، وذلك على النحو التالي:

جدول (5)

نتائج تحليل التباين الاحادي (ANOVA) للمقارنة بين متوسطات عينة الدراسة تبعاً لمتغير العمر

جوانب العنف	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف	مستوى الدلالة
النفسي	بين المجموعات	.451	2	.225	1.442	**.239**
	داخل المجموعات	36.122	231	.156		
	المجموع	36.573	233			
الجسدي	بين المجموعات	.890	2	.445	1.613	**.202**
	داخل المجموعات	63.735	231	.276		
	المجموع	64.625	233			
التعليمي	بين المجموعات	.069	2	.035	.127	**.880**
	داخل المجموعات	62.741	231	.272		
	المجموع	62.810	233			
الاقتصادي	بين المجموعات	.250	2	.125	.594	**.553**
	داخل المجموعات	48.748	231	.211		
	المجموع	48.999	233			
الكلي	بين المجموعات	.065	2	.032	.295	**.745**
	داخل المجموعات	25.445	231	.110		
	المجموع	25.510	233			

ويُلاحظ من الجدول (5) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، بين متوسطات عينة الدراسة من الزوجات المعنفات في كل من الجانب النفسي، والجسدي، والتعليمي والاقتصادي والكلي تبعاً لمتغير العمر (18 – 30)سنة، (31 – 40)سنة، (أكثر من 41 سنة)، فقد كان مستوى الدلالة لها جميعاً أكبر من (.05) كما هو مبين اعلاه، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات عينة الدراسة من الزوجات المعنفات في كل من الجانب النفسي، والجسدي، والتعليمي والاقتصادي والكلي تبعاً لمتغير العمر (18 – 30)سنة، (31 – 40)سنة، (أكثر من 41 سنة)"، ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على "توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات عينة الدراسة من الزوجات المعنفات في كل من الجانب النفسي، والجسدي، والتعليمي والاقتصادي والكلي تبعاً لمتغير العمر((18 – 30)سنة، (31 – 40)سنة، (أكثر من 41 سنة)".

ثانياً: عدد سنوات الزواج (1-10)سنوات، (11-20)سنة، (21-30)سنة، أكثر من 31 سنة).

لتحري الفروق تبعاً لهذا لمتغير فقد تم استخدام اختبار تحليل التباين الاحادي (ANOVA) لفحص دلالة الفروق بين متوسطات عينة الدراسة من الزوجات المعنفات في كل من الجانب النفسي، والجسدي، والتعليمي والاقتصادي تبعاً لمتغير عدد سنوات الزواج ((1-10)سنوات، (11-20)سنة، (21-30)سنة، أكثر من 31 سنة) فقد تم استخدام اختبار تحليل التباين الاحادي(ANOVA)، وكانت النتائج كما هي في الجدول (6)، وذلك على النحو التالي:

جدول (6)

نتائج تحليل التباين الاحادي (ANOVA) للمقارنة بين متوسطات عينة الدراسة تبعاً لمتغير عدد سنوات الزواج

جوانب العنف	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف	مستوى الدلالة
النفسي	بين المجموعات	.424	3	.141	.899	**.443**

	داخل المجموعات	36.149	230	.157		
	المجموع	36.573	233			
الجسدي	بين المجموعات	1.265	3	.422	1.531	**.207**
	داخل المجموعات	63.360	230	.275		
	المجموع	64.625	233			
التعليمي	بين المجموعات	.237	3	.079	.290	**.832**
	داخل المجموعات	62.573	230	.272		
	المجموع	62.810	233			
الاقتصادي	بين المجموعات	.808	3	.269	1.286	**.280**
	داخل المجموعات	48.191	230	.210		
	المجموع	48.999	233			
الكلي	بين المجموعات	.049	3	.016	.149	**.930**
	داخل المجموعات	25.461	230	.111		
	المجموع	25.510	233			

ويُلاحظ من الجدول (6) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، بين متوسطات عينة الدراسة من الزوجات المعنفات في كل من الجانب النفسي، والجسدي، والتعليمي والاقتصادي والكلي تبعاً لمتغير عدد سنوات الزواج ((1-10)سنوات، (11-20)سنة، (21-30)سنة، أكثر من 31 سنة)، فقد كان مستوى الدلالة لها جميعاً أكبر من (.05) كما هو مبين اعلاه ، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات عينة الدراسة من الزوجات المعنفات في كل من الجانب النفسي، والجسدي، والتعليمي والاقتصادي والكلي تبعاً لمتغير عدد سنوات الزواج ((1-10)سنوات، (11-20)سنة، (21-30)سنة، أكثر من 31 سنة)"، ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على "توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات عينة الدراسة من الزوجات المعنفات في كل من الجانب النفسي، والجسدي، والتعليمي والاقتصادي والكلي تبعاً لمتغير عدد سنوات الزواج ((1-10)سنوات، (11-20)سنة، (21-30)سنة، أكثر من 31 سنة)".

ثالثاً: المؤهل العلمي (ثانوية عامة، دبلوم متوسط، بكالوريوس، دراسات عليا).

لتحري الفروق تبعاً لهذا المتغير فقد تم استخدام اختبار تحليل التباين الاحادي (ANOVA) لفحص دلالة الفروق بين متوسطات عينة الدراسة من الزوجات المعنفات في كل من الجانب النفسي، والجسدي، والتعليمي والاقتصادي والكلي تبعاً لمتغير المؤهل العلمي (ثانوية عامة، دبلوم متوسط، بكالوريوس، دراسات عليا) فقد تم استخدام اختبار تحليل التباين الاحادي(ANOVA)، وكانت النتائج كما هي في الجدول (7)، وذلك على النحو التالي:

جدول (7)

نتائج تحليل التباين الاحادي (ANOVA) للمقارنة بين متوسطات عينة الدراسة تبعاً لمتغير المؤهل العلمي

جوانب العنف	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف	مستوى الدلالة
النفسي	بين المجموعات	.072	3	.024	.151	**.929**
	داخل المجموعات	36.501	230	.159		
	المجموع	36.573	233			
الجسدي	بين المجموعات	1.825	3	.608	2.228	**.086**
	داخل المجموعات	62.800	230	.273		
	المجموع	64.625	233			
التعليمي	بين المجموعات	1.749	3	.583	2.196	**.089**
	داخل المجموعات	61.061	230	.265		
	المجموع	62.810	233			
الاقتصادي	بين المجموعات	.140	3	.047	.219	**.883**
	داخل المجموعات	48.859	230	.212		
	المجموع	48.999	233			
الكلي	بين المجموعات	.080	3	.027	.241	**.868**
	داخل المجموعات	25.430	230	.111		
	المجموع	25.510	233			

ويُلاحظ من الجدول (7) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، بين متوسطات عينة الدراسة من الزوجات المعنفات في كل من الجانب النفسي، والجسدي، والتعليمي والاقتصادي والكلي تبعاً لمتغير المؤهل العلمي (ثانوية عامة، دبلوم متوسط، بكالوريوس، دراسات عليا)، فقد كان مستوى الدلالة لها جميعاً أكبر من (.05) كما هو مبين اعلاه، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات عينة الدراسة من الزوجات المعنفات في كل من الجانب النفسي، والجسدي، والتعليمي والاقتصادي والكلي تبعاً لمتغير المؤهل العلمي (ثانوية عامة، دبلوم متوسط، بكالوريوس، دراسات عليا)"، ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على "توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات عينة الدراسة من الزوجات المعنفات في كل من الجانب النفسي، والجسدي، والتعليمي والاقتصادي والكلي تبعاً لمتغير المؤهل العلمي (ثانوية عامة، دبلوم متوسط، بكالوريوس، دراسات عليا)".

ملحق (1)

احصائيات فقرات الاداة

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
1-اختياري لشريك حياتي كان اختيارًا موفقًا	3.84	1.137	76.8%	مرتفعة
2-أعيش حياة زوجية يسودها التوافق والوئام	3.73	1.157	74.6%	مرتفعة
3-لو أتيحت لي الفرصة مرة أخرى لاختيار شريك حياتي لاخترت الشريك نفسه	3.52	1.381	70.4%	متوسطة
4-يحرص زوجي على دعمي وإظهاري بصورة حسنة في المناسبات الاجتماعية وغيرها	3.83	1.255	76.6%	مرتفعة
5-يُقدّر زوجي قدراتي وإمكانياتي	3.68	1.272	73.6%	مرتفعة
6-يسعى زوجي لراحتي جسديًا ونفسيًا	3.58	1.241	71.6%	متوسطة
7-يوفّر لي زوجي الاستقلالية التامة في تسيير أمور المنزل	3.68	1.235	73.6%	مرتفعة
8-أفقد السيطرة على الأمور جرّاء معاملة زوجي السلبية لي	1.85	0.659	37.0%	منخفضة
9-يساورني شعور بالذنب بأنني السبب في تعنيف زوجي لي	1.7	0.697	34.0%	منخفضة
10-يُصرّ زوجي على رأيه ولا يدع مجالًا للتفاهم بيني وبينه	1.88	0.735	37.6%	منخفضة
11-ينتابني الشعور بالذنب عندما أشاهد بعض الأزواج على اتفاق تام مع بعضهما البعض	1.73	0.7	34.6%	منخفضة

12- يؤلمني إيذاء زوجي اللفظي(شتم، وصراخ، وإيماء) سواء استدعى الموقف ذلك أم لا	1.55	0.655	31.0%	منخفضة
13- يُكرهني زوجي على ممارسة سلوكيات لا أرغبها	1.68	0.725	33.6%	منخفضة
14- أحاول إصلاح العلاقة بيني وبين زوجي بالبحث عن نقاط التقاء ولكن دون جدوى	1.77	0.71	35.4%	منخفضة
15- أصبر على تعنيف زوجي لي من أجل أولادي	1.67	0.698	33.4%	منخفضة
16- ألتزم الصمت ولا ألجأ إلى الشكوى خشية المجتمع	1.81	0.686	36.2%	منخفضة
17- تُؤثّر معاملة زوجي لي على سير عملي في المنزل وخارجه	1.8	0.652	36.0%	منخفضة
18- يُشعرني وجود زوجي داخل المنزل وخارجه بالخوف والاكتئاب و التهديد	1.64	0.662	32.8%	منخفضة
19- أتجنّب الصدام مع زوجي لما سيؤول إليه الموقف من إيذاء جسدي ونفسي بحقي	1.67	0.668	33.4%	منخفضة
20- أتنازل عن بعض حقوقي مقابل عدم إيذاء زوجي لي جسديًا ونفسيًا	1.65	0.679	33.0%	منخفضة
21- لا يتورع زوجي عن إحراجي أمام الآخرين	1.67	0.698	33.4%	منخفضة
22- يرفع زوجي من وتيرة صوته أثناء مناقشتي له	1.81	0.699	36.2%	منخفضة
23- زوجي هو الآمر الناهي في المنزل	1.91	0.7	38.2%	منخفضة
24- لا يتوانى زوجي عن استخدام أطرافه (يد، رجل) في تعنيفي	1.5	0.637	30.0%	منخفضة
25- يعاملني زوجي بذ كورية مطلقة بحجة الشرف والعفاف	1.58	0.665	31.6%	منخفضة
26- لا يُعير زوجي اهتمامًا لوضعي الجسدي	1.68	0.697	33.6%	منخفضة
27- أعاني من حياة جنسية مضطربة داخل المنزل تتمثّل بالسيطرة الذكورية	1.62	0.684	32.4%	منخفضة
28- يتحكّم زوجي بوصولي إلى الرعاية الصحيّة	1.61	0.668	32.2%	منخفضة
29- أعاني من العزلة وقلة التواصل الاجتماعي بسبب مراقبة زوجي المستمرة لي في المنزل وخارجه	1.52	0.623	30.4%	منخفضة
30- لا يشّجعني زوجي على الانخراط في الحياة السياسية	1.88	0.728	37.6%	منخفضة
31- للفارق التعليمي أثر سلبي في اتساع فجوة التواصل بيني وبين زوجي	1.72	0.677	34.4%	منخفضة
32- يسخر زوجي من إنجازاتي العلمية ويقلل من قيمتها	1.68	0.683	33.6%	منخفضة
33- يقف زوجي حجر عثرة أمام إكمال مسيرتي التعليمية	1.71	0.743	34.2%	منخفضة
34- ينعكس المستوى الاقتصادي الضعيف لزوجي بسلبية على مستوى التعامل معي كزوجة	1.69	0.712	33.8%	منخفضة
35- يُدير زوجي مصروف المنزل بحريّة تامّة	1.82	0.693	36.4%	منخفضة
36- يفضّل زوجي وجودي كربة أسرة عن كوني امرأة عاملة خارج المنزل	1.73	0.655	34.6%	منخفضة
37- لزوجي الحريّة التامة في استخدام مواردي المالية	1.76	0.687	35.2%	منخفضة

أظهرت نتائج الدراسة من خلال تحليل بيانات أداة الدراسة ما يلي:

1- جاءت المتوسطات الحسابية للبعد النفسي ضد النساء في المجتمع الأردني بمستوى منخفض، وذلك بناء على اتجاهات عينة الدراسة.

2- جاءت المتوسطات الحسابية للبعد الجسدي ضد النساء في المجتمع الأردني بمستوى منخفض، وذلك بناء على اتجاهات عينة الدراسة.

3- جاءت المتوسطات الحسابية للبعد الاقتصادي ضد النساء في المجتمع الأردني بمستوى منخفض، وذلك بناء على اتجاهات عينة الدراسة.

4- جاءت المتوسطات الحسابية للبعد التعليمي ضد النساء في المجتمع الأردني بمستوى منخفض، وذلك بناء على اتجاهات عينة الدراسة.

5- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تُعزى للمتغيرات الديمغرافيّة: عمر الزوجة، سنوات الزواج، المؤهل العلمي.

التوصيات:

على ضوء ما ورد من نتائج أعلاه توصي الدراسة بما يلي:

1- مراجعة شاملة لجميع الممارسات والقوانين والأنظمة المفعّلة لحماية المرأة من العنف والوقوف على نقاط الضعف فيها، كما يجب أن يتم نشر الوعي لدى النساء في المحافظاتعن أهم التعديلات الأخيرة في القوانين.

2- الزام المرشدين الطلابيين في المدارس بعقد جلسات إرشادية وتثقيفية حول الحقوق والواجبات الأسريّة.

3- حث الجمعيات الخيرية لعقد الندوات واللقاءات التقيفية بحقوق وواجبات الزوجات.

4- اجراء مزيد من الدراسات حول لجرائم العنف ضد النساء من خلال المؤسسات الحكوميّة والخاصة والاسهام في توفير آليات الوقاية منها في المجتمعات.

المراجع

- ابن منظور، محمد (1956م). لسان العرب، دار صادر للنشر والتوزيع، بيرةت، لبنان.

-بدوي، أحمد زكي(2009م). معجم مصطلحات العلوم الاجتماعيّة ، بيروت، مكتبة لبنان.

-سعد، ريا عنان، 2015م). العنف ضد المرأة في مكان العمل في المؤسسات الحكومية والخاصة في مدينة جنين، فلسطين، رسالةماجستير منشورة، جامعة النجاح، كلية الدراسات العليا.

-الحياصات، ناديا(2016). أسباب وأشكال العنف ضد الزوجة في المجتمع الأردني، دراسة ميدانية ، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية ، المجلّد 43، الملحق 4.

-رشيد ، مريفان (2016). جريمة العنف المعنوي ضد المرأة ، المركز القومي للإصدارات القانونيّة ، ط(1).

-زكي، مروة محمد(2017). ضحايا العنف الأسري، مجلة البحث العلمي في الآداب ، العدد، 18، الجزء، 4، المجلد،3، جامعة عين شمس، كليّة البنات للآداب والعلوم التربويّة ، مصر.

-سعد، رباعنان (2015). العنف ضد المرأة في مكان العمل في المؤسسات الحكوميّة والخاصة في مدينة جنين، رسالة ماجستير منشورة، جامعة النجاح ، كليّةالدراسات العليا. دولة فلسطين.

-ضيف الله، عالية(2010). العنف ضد المرأة بين الفقه والمواثيق الدوليّة، ط (1) دار المأمون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

-عطار، سهير عادل (2013). علم الاجتماع العائلي ، دار الحصري للطباعة، عمان، الأردن.

-القواسمة، سمر(2010). دراسة وضع المرأة في محافظة الخليل ضمن مشروع مكافحة العنف ضد المرأة الفلسطينية من خلال تمكين المجتمع المحلي، منشورات مفتاح.

-عامر، طارق، والمصري ، إيهاب(2014). العنف ضد المرأة، الطبعة الأولى، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع ، القاهرة.

- عواودة، أحمد. (2010). العنف ضد الزوجة في المجتمع الأردني، مجلة العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة ، المجلّد(43)، ملحق(4) الجامعة الأردنيّة.

-المجالي، سميح زايد(2018). العنف ضد المرأة في المجتنع الأردني " دراسة ميدانية في محافظة الكرك: مؤتة للبحوث والدراسات ، سلسلة العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة ، المجلد(33)، العدد(1)، عمّان، الأردن.

-مسمار، معن فتحي(2020). جرائم العنف ضد المرأة آثارها على المجتمع من وجهة نظر العاملين في مراكز حماية الأسرة ، دراسة ميدانيّة على المجتمع الأردني ، المجلة العربيّة للنشر العلمي مركز البحث وتطوير الموارد البشريّة ، رماح (AJSP)العدد22 ، عمّن، الأردن.

- Dinoia, J. (2001) patriarchy and violenve against women .D.A. United Nations, 1989, Violence Against Women In The Family, Vienna

- Gist, J. H. (2000). Reducing intimate partner violence against women- -Evaluating the effective ness of protecting order.

- Kaloudi, E., M.l. Psarra, G KaleMi, J.douzenis, & a. douzenis (2017). Violence in a family setting, ENCEPHALOS Journal 54, pp. 28-32.

- Subramaniam, J. & Zulkarnain, A. (2017). Behavioural Problems of Children Exposed to Domestic

Violence, Procedia - Social and Behavioral Sciences Journal, 91, pp. 201 – 207